تحديدُ الكبائر في الأخبار
كلُّ كبيرٍ صغيرٌ بالإضافة إلى الشِّرك باللهِ تعالى

الفقيه المحقّق الشيخ ضياء الدّين العراقي رحمه الله

وردَت الرّوايات المتعدّدة في تحديد الكبائر من الذّنوب، إنْ لجهة تَمييزها عن غيرها ممّا عدّه بعض العلماء من الصّغائر، أو لجهة حصرها بناءً على كونها ممّا أوعدَ الله تعالى عليها النّار في القرآن الكريم، أو سوى ذلك من الاعتبارات.

في ما يلي مقتطف من بحث الفقيه الشيخ ضياء الدّين العراقيّ الوارد في كتابه (شرح تبصرة المتعلّمين - كتاب القضاء)، نُورده بتصرّف.

أوسعُ شيء ورد في تحديد الكبائر: صحيحةُ عبد العظيم الحَسنيّ، قال: حدّثني أبو جعفر الثّاني [الإمام الجواد] عليه السلام، قال: «سَمِعْتُ أَبي يَقولُ: سَمِعْتُ أَبي موسى بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقولُ: دَخَلَ عَمْرو بْنُ عُبَيْدٍ عَلى أَبي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَلَمَّا سَلَّمَ وَجَلَسَ، تَلا هذه الآية ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ ..﴾ النّجم:٣٢، ثُمَّ أَمْسَكَ.

فَقالَ لَهُ أَبو عَبْدِ اللهِ: **ما أَسْكَتَكَ؟**

قالَ: أُحِبُّ أَنْ أَعْرِفَ الكَبائِرَ مِنْ كِتابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فقال: **نَعَمْ يا عَمْرو، أَكْبَرُ الكَبائِرِ:**

١- الإشْراكُ بِاللهِ. يَقولُ اللهُ: ﴿.. إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ ..﴾ المائدة:٧٢.

٢ - وَبَعْدَهُ الإيَاسُ مِنْ رَوْحِ الله؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ يوسف:٨٧.

٣ - ثُمَّ الأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ الأعراف:٩٩.

٤ - وَمِنْها عُقوقُ الوالِدَيْنِ؛ لِأَنَّ اللهَ سُبْحانَهُ جَعَلَ العاقَّ جَبّاراً شَقِيّاً.

٥ - وَقَتْلُ النَّفْسِ الّتي حَرَّمَ اللهُ إِلّا بِالحَقِّ. لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ..﴾ النساء:٩٣.

٦ - وَقَذْفُ المُحْصَنَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..لُعِنُوا۟ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ النور:٢٣.

٧ - وَأَكْلُ مالِ اليَتيمِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ النّساء:١٠.

٨ - وَالفِرارُ مِنَ الزَّحْفِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ الأنفال:١٦.

٩ - وَأَكْلُ الرِّبا؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ..﴾ البقرة:٢٧٥.

١٠ - وَالسِّحْرُ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ..﴾ البقرة:١٠٢.

١١ - وَالزِّنا؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿.. وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ الفرقان:٦٨-٦٩.

١٢ - وَاليَمينُ الغَموسُ الفاجِرَةُ [سُمّيت غَموساً لأنّها تغمِسُ صاحبَها في الإثم، ثمّ في النار. وفَعول للمبالغة]؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ..﴾ آل عمران:٧٧.

١٣ - وَالغُلولُ [الغلول: الخيانة في المَغنَم، والسّرقة من الغنيمة قبل القِسمة]؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ..﴾ آل عمران:١٦١.

١٤ - وَمَنْعُ الزَّكاةِ المَفروضَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ..﴾ التوبة:٣٥.

١٥ - وَشَهادَةُ الزّورِ.

١٦ - وَكِتْمانُ الشَّهادَةِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ: ﴿..وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ..﴾ البقرة:٢٨٣.

١٧ - وَشُرْبُ الخَمْرِ؛ لأنّ الله عزَّ وجلَّ نَهى عَنْها كَما نَهى عَنْ عِبادَةِ الأَوْثانِ.

١٨ - وَتَرْكُ الصَّلاةِ مُتَعَمِّداً، أَوْ شَيْئاً مِمّا فَرَضَ اللهُ عزَّ وجلَّ، لِأَنَّ رَسولَ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قالَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ مُتَعَمِّداً فَقَدْ بَرِئَ مِنْ ذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ رَسولِهِ.

١٩ - وَنَقْضُ العَهْدِ.

٢٠ - وَقَطيعَةُ الرَّحِمِ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقولُ ﴿..لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ الرّعد:٢٥.

قالَ: فخرجَ عمرو بنُ عبيد ولَه صراخٌ من بُكائه وهو يقول: هلكَ مَن قالَ برأيه ونازعَكم في الفضلِ والعلم».

أكبرُ المعاصي سَبع

وقد استفاضَ حَصرُ عدد الكبائر في سَبع. كما تقدّم في حديث عبيد بن زرارة عن الإمام الصّادق، قال: «هُنَّ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ سَبْعٌ: الْكُفْرُ بِاللهِ، وقَتْلُ النَّفْسِ، وعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وأَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، وأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً، والْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، والتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ.

قَالَ [الرّاوي]: فَقُلْتُ: فَهَذَا أَكْبَرُ الْمَعَاصِي؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَكْلُ دِرْهَمٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْماً أَكْبَرُ أَمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: تَرْكُ الصَّلَاةِ. قُلْتُ: فَمَا عَدَدْتَ تَرْكَ الصَّلَاةِ فِي الْكَبَائِرِ. فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَوَّلُ مَا قُلْتُ لَكَ؟

قَالَ: قُلْتَ: الْكُفْرُ. قَالَ: فَإِنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ..». [مرّ في الرّقم ١٨ من الحديث الأوّل أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله عدَّ ترك الصّلاة متعمّداً بمنزلة البراءة من ذمّة الله وذمّة رسوله صلّى الله عليه وآله]

لكن يُحمل هذا العدد على أنّها أكبرهنّ. كما في حديث أبي الصّامت عن الصّادق عليه السّلام، قال: «أَكْبَرُ الكَبَائِرِ سَبْعٌ: الشِّرْكُ بِاللهِ العَظيمِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الّتي حَرَّمَ اللهُ إلّا بالحَقّ، وأَكْلُ أَموالِ اليَتامى، وَعُقوقُ الوالدَين، وَقذْفُ المحصَناتِ، والفِرارُ من الزَّحْف، وإنكَارُ مَا أنزلَ اللهُ...»، وفي ذيلِ الحديث ما يؤوّل هذه السّبع إلى إنكار حقوقِهم عليهم السّلام، فراجع.

وفي حديث ابن أبي عمير عن بعض رجاله عن الصّادق عليه السّلام، قال: «وَجَدْنا في كتابِ عَلِيٍّ عليه السّلام، الكبائرَ خَمْسَةٌ». وفي بعضها ثمان. وفي آخَر: تسع، وهذا الاختلافُ في التّعداد أيضاً دليلٌ على نسبيّة الكبيرة؛ من كبيرٍ إلى أكبر.

> لا اختلافَ بين التّعديدات الواردة في الرّوايات، فكلُّ صغيرٍ من الذّنوب كبيرٌ بالإضافة إلى ما هو أصغر منه.

رأيُ الشيخ الصدوق

ومن ثمَّ لا اختلاف حقيقةً بين التّعديدات الواردة في الرّوايات. ويشهد له التّعبيرُ في بعضها بـ «السَّبع المُوبقات»، أو «السَّبعِ الموجبات»، أي المُوجبات للخروج عن الإيمان كما في حديث نعمان الرّازيّ، قال: «سمعتُ أبا عبد الله عليه السّلام: مَنْ زَنى خَرَجَ مِنَ الإيمان»، أو «.. سُلِبَ الإيمان»، أو «.. فارقَه روحُ الإيمان». وقال محمّد بن الحكيم: «سألت أبا الحسن موسى عليه السّلام: الكبائر تُخرِج من الإيمان؟ فقال: نَعَمْ، وَما دونَ الكَبائِرِ. قالَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لا يَزْني الزّاني وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

ولْنختم المقالَ بما قاله النّاقدُ الخبير بمَواقع الحديث؛ شيخُ المحدّثين الصّدوق عليه الرّحمة، قال: «الأخبار في الكبائر ليست بمختلفة، وإنْ كان بعضُها وردَ بأنّها خمس، وبعضها بسبع، وبعضها بثمان، وبعضها بأكثر، لأنّ كلّ ذنبٍ بعد الشّرك كبيرٌ بالإضافة إلى ما هو أصغرُ منه. وكلُّ صغيرٍ من الذّنوب كبيرٌ بالإضافة إلى ما هو أصغر منه. وكلّ كبيرٍ صغيرٌ بالإضافة إلى الشّرك بالله العظيم».

المُلاَّ هادي السّبزواريّ في (شرح الأسماء الحُسنى)

خواطر الظّنون.. أقسامُها وشروحها

أعدّت «هيئة تحرير شعائر» هذا النّصّ الّذي يبحث في واحدٍ من أبرز المداخل المعرفيّة في عالم السّير والسّلوك إلى الله تعالى، وقد اخترناه لأهمّيّته من كتاب الفيلسوف الإلهيّ المَولى هادي السّبزواريّ الموسوم بـ (شرح الأسماء الحسنى).

لقد ارتأينا أن نقدّم النّصّ تحت العنوان نفسه الذي ورد في الكتاب المشار إليه في معرض شرحه «دعاء الصّباح» لأمير المؤمنين عليه السلام، الفقرة المتعلّقة بخواطر الظّنون: «يَا مَن قَرُبَ مِنْ خَوَاطِرِ الظُّنُونِ وَبَعُدَ عَنْ مُلاحَظَةِ العُيُونِ».

وفي ما يلي شرح المَولى السّبزواريّ.

«شعائر»

الخاطر (هو) ما يرِد على القلب من الخطاب، أو الوارد الذي لا تَعَمُّلَ للعبد فيه. وما كان خطاباً فهو على أربعة أقسام:

١) ربانيّ، وهو أوّل الخواطر: ويُسمّى نَقْر الخاطر ولا يُخطئ أبداً، وقد يُعرَف بالقوّة والتّسلّط وعدم الاندفاع.

٢) وملَكيّ، وهو الباعث على مندوبٍ أو مفروض، وبالجملة كلّ ما فيه صلاح، ويُسمّى إلهاماً.

٣) ونفسانيّ، وهو ما فيه حظٌّ للنّفس ويُسمَّى هاجساً.

٤) وشيطانيّ، وهو ما يدعو إلى مخالفة الحقّ؛ قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ..﴾ البقرة:٢٦٨. وقال النّبيّ صلّى الله عليه وآله: «**لَمَّةُ الشَّيْطانِ تَكْذيبٌ بِالحَقِّ وَإيعادٌ بِالشَّرِّ**»، ويُسمّى وسواساً.

ويعيّر [الخاطر] بميزان الشّرع، فما فيه قُربة فهو من الأوّلَين، وما فيه كراهة، أو مخالفة شرعاً فهو من الآخرَين.

ويشتبَه في المباحات، فما هو أقرب إلى مخالفة النّفس فهو من الأوّلَين، وما هو أقرب إلى الهوى وموافقة النّفس فهو من الآخرَين.

والصّادقُ الصّافي القلب، الحاضر مع الحقّ سهلٌ عليه الفرقُ بينها بتيسير الله وتوفيقه، كذا قيل.

معنى الظّنّ

والظّنّ يُراد به:

١) الاعتقادُ الرّاجح.

٢) وقد يراد به اليقين، كقوله تعالى: ﴿..يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ..﴾ البقرة:٤٦، وقوله تعالى: ﴿..فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ..﴾ الأنبياء:٨٧، كما ذكر المحقّق العلّامة شيخنا بهاء الدّين العامليّ، رحمه الله، في الحديث السّابع عشر من كتابه (الأربعين): «فقال المأمون: لله درّك يا أبا الحسن، فأخبرني عن قول الله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ..﴾ الأنبياء:٨٧، فقال الرّضا عليه السّلام: **ذَلِكَ يونُسُ بْنُ مَتّى عَلَيْهِ السَّلامُ، ذَهَبَ مُغاضِباً لِقَوْمِهِ فَظَنَّ - بِمَعْنى اسْتَيْقَنَ - أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ، أَنْ لَنْ نُضَيِّقَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ..**» الحديث.

وقد يقال إنّه [أي الظّنّ] من الأضداد، فيُطلَق على الرّاجح والمرجوح، وعلى الثّاني حُمل قوله تعالى: ﴿..إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا..﴾ الجاثية:٣٢، ﴿..وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ النّجم:٢٨، و﴿..إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ..﴾ الحجرات:١٢.

أقول: المراد بالظّنّ هنا العلم والإدراك المطلَق من باب عموم المجاز، أو عموم الاشتراك، أو تسمية العامّ باسم الخاصّ. وإنّما عُبِّر عنه بالظّنّ لوجهَين:

أحدهما: التّأسّي بالحديث القدسيّ، قال تعالى:«**أَنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدي بِي**»، ولذا قيل: فليُحسِن العبدُ ظنّه بربّه.

وثانيهما: أنّ العلوم من حيث هي مضافة إلينا، ينبغي أن تُسمَّى بالظّنون لشباهتها بها، لا سيّما ما يتعلّق منها بالمبدأ؛ فإنّ العقل وإن أمكنه اكتناهُ الأشياء، إلّا أنّه لا يمكنه اكتناهُ واجب الوجود، وإنّما هي إيقانات، بل حقّ اليقين بما هي مضافة إلى الله المُلقي.

وفي التّعبير بالظّنّ عن الظّان، الذي هو العقل، إشارةٌ إلى اتّحاد العاقل بالمعقول على ما هو مذهب بعض المحقّقين، وليست الإضافة من قبيل جرد قطيفة وأخلاق ثياب، لا سيّما على نسخة «**خَطَرات الظّنون**»، ولا بيانيّة، بل لاميّة وفقاً لقوله: «**ملاحَظة العُيون**».

واتّحاد العاقل والمعقول معناه الصّحيح الحقيق بالتّصديق أمران:

المعقول كالظهور والإشراق

أحدهما: أنّ المعقول بالذّات لا بالعرَض ظهورٌ وإشراقٌ من العاقل بلا تَجافٍ لذاته من مقامه، وظهورُه وإشراقُه المعنويّ لا يُباينه: ﴿**وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا**﴾ نوح:١٤. فكلّ معقولٍ شأنٌ من شؤون العاقل، وللعاقل في كلّ شأنٍ من شؤونه شأن، ولذاته شأنٌ ليس للشّؤون فيه شأن، فالمعقولات مفاهيمها مجالِي إشراق النّفس، ووجودها فيضُ النّفس المنبسط على كلٍّ بحسبه، كما أنّ وجود المفاهيم والمهيّات الإمكانيّة في الخارج إشراقُ الله وفيض الله المنبسط على كلٍّ بحسبه: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**..﴾ النور:٣٥.

وثانيهما: أنّ العاقل في مقامه الشّامخ جامعٌ لوجود كلّ معقول بالذّات بنَحوٍ أعلى وأبسط، فهو مقامُ رتقِها وهي مقامُ فَتْقِه، وهو مقام إجمالها وهي مقام تفصيله... وهو كالعقل البسيط، وهي كالعقول التّفصيليّة.

ثمّ إنّ قرب الحقّ تعالى من الخواطر الرّبّانيّة واضح، فإنّها خطاباتُه وكلماته مع قلوب أرباب القلوب وكلام المتكلّم، ولا سيّما الكلمات التّامّات المجرّدات مأخوذة لا بشرط لا يباينه.

وأمّا قربه من الخواطر الأخرى، سيّما الملَكيّة، فلأنّ وجود تلك الخواطر مضافٌ إلى الله تعالى بالوجوب، فإنّ نسبة الشّيء إلى فاعله بالوجوب وإلى قابله بالإمكان. وأيضاً نسبة حقيقة الوجود إلى الوجود الصّرف بالحقيقة، وإلى المهيّة بالمجاز، وأيضاً إليه أوّلاً وبالذّات، وإليها ثانياً وبالعرَض.

الخاطر هو ما يرِد على القلب من أقسام الخطاب الأربعة: الربانّي، والملَكيّ، والنفسانيّ، والشيطانيّ، فما فيه قُربة فمن الأوّلَين، وما فيه كراهة أو مخالفة شرعاً فمن الآخرَين.

يراد بالظّنّ الاعتقادُ الرّاجح، وقد يراد به اليقين، وقد يقال إنّه من الأضداد، فيُطلَق على الرّاجح والمرجوح.

لطائف التّمييز بين الوَحدة والكَثرة

قال أمير المؤمنين عليٌّ عليه السّلام: «**ما رَأَيْتُ شَيْئاً إلّا ورَأَيْتُ اللهَ قَبْلَهُ..**»، وهذا القرب ليس قربَ شيءٍ من شيء، وإنّما هو قربُ شيء بحقيقة الشّيئيّة من فَيئ من حيث هو فَيئ؛ ثمّ إنّ كون الوجود بشراشره حتّى وجود الشّيطان والشّيطانيّ، ووجود النّفس اللّوّامة والأمّارة، والنّفسانيّ، من الله تبارك وتعالى، إذ إلهُ الكلّ واحد، والقول بالثّنويّة، والقول بالأقانيم الثّلاثة، والقول بالتّخميس من بعض الأقدمين كلّها باطل: ﴿..ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ يوسف:٣٩، لا ينافي كون بعض الخواطر من الشّيطان ومن النّفس وتَسميتها وساوس وهواجس، لأنّ مهيّتها وحدودها ونقايصها منهما، إذ السِّنخِيّة بين العلّة والمعلول معتبرَة؛ فالوجود معلولُ الوجود، والعدم معلولُ العدم، والمهيّة معلولٌ كَلازم المهيّة من حيث هي، فالطّيّباتُ للطّيّبين والخبيثاتُ للخَبيثين، والحكمُ للعنصر الغالب.

العَدَم بين الكلّيّ والجزئيّ

فلاجتلاب العَدَم في النّظام الكلّيّ والنّظام الجزئيّ إلى هذه الآثار، واستهلاك الوجود فيها بحيث إنّها تكاد تلتحق بالأعدام أو بالمهيّات المطلقة الغير المعتبر فيها الوجود، لا يليق إلّا بالانتساب إلى المبادى المحدودة السّرابيّة، ولا يستشعرُ ذلك الغافل المحجوب والمشرك بالجهة الوجوديّة النّورانيّة التي من الله تعالى فيها، حتّى لا يُسمّى وسواساً أو هاجساً، والشّرافة والخسّة والتّفاضل بسبب الاستشعار وعدمه.

فالخير بيديه [تعالى]، ولو كان وجوداً مستهلكاً في النّاقصات والسّيّئات. والشّرّ ليس إليه، ولو كان الحدود والتّعيّنات في الكاملات والحسنات، فله الحمد. ومن يجد خيراً في نفسه فليَحمد الله، ومن يجد شرّاً فلا يلومنَّ إلّا نفسه. وفي الدّعاء: «**إلَيْهِ يَرْجِعُ عَواقِبُ الثَّناءِ**».

وفي الكتاب الإلهيّ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ..﴾ النّساء:٧٩.

وفي الحديث القدسيّ: «**يا ابْنَ آدَمَ! أَنا أَوْلى بِحَسَناتِكَ مِنْكَ وَأَنْتَ أَوْلى بِسَيِّئاتِكَ مِنّي**».

وليُعمّم الخير والحسَنة حتّى يشملا الجهة النّورانيّة والوجهَ الوجوديّ في كلّ شيءٍ، فإنّهما من الله، كما قال تعالى: ﴿..قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ..﴾ النّساء:٧٨.

وليعمّم الشّرّ والسّيّئة حتّى يشملا الجهة الظّلمانيّة والوجه العدميّ وشيئيّة المهيّة، فإنّها من النّفس والشّيطان.

العاقل في مقامه الشّامخ جامعٌ لوجود كلّ معقول بالذّات بنَحوٍ أعلى وأبسط، وهو مقام إجمالها وهي مقامُ تفصيلِه.

الظّنّ يُراد به الاعتقادُ الرّاجح، وقد يراد به اليقين، وقد يقال إنّه من الأضداد، فيُطلَق على الرّاجح والمرجوح.